من الذاكرة الوفية

عيسى عبدالحفيظ

« أسعد هاشم الصفطاوي»

مـن قيادات حركـة فتح ورمز من رموزهـا ومن القيادات المؤسسة ومن أبرز قيادات العمل الوطني في الداخل حيث لم يغادر حتى نكسـة حزيران عام 1967، وبقي يمارس نضاله السياسي والتنظيمي بالقطاع وبناء قواعد فتح.

ولد في المجدل عام 1935 حيث أنهى دراسـته الابتدائية لـم يكد يكملها حتـى كانت النكبة فغادر مـع عائلته إلى غزة حيث تابع دراسـته هناك وأنهى دراسـته في مدرسة الشافعي الثانوية.

التحق بعـد حصوله على الثانوية العامة بكلية المعلمين بدار العلوم (علوم وفيزياء) وأثناء دراسته تعرف على ياسر عرفات الذي كان يرأس رابطة طلاب فلسطين.

كان انتسابه للرابطة مميزاً حيث ساهم عام 1955 في بناء أول تنظيم وطني فلسطيني بعيداً عن الحزبية ينطلق من الولاء للوطن والشعب والقضية بعيداً عن أجهزة المخابرات العربية وتولى عام 1957 منصب المراقب المالي للرابطة.

أثناء دراسـته وقبل انهاء العام الدراسـي الأخير وبسـبب نشاطه السياسي الملحوظ، تم اعتقاله وأودع السجن ثم تم ترحيلـه إلى غزة عام 1957 ولم يتمكن من الحصول على شهادة البكالوريوس.

عاد ليعمل في ثانوية خالد بن الوليد في المنطقة الوسطى وهنـاك كان رفيـق دربه صـلاح خلف أبو أيـاد يعمل في المدرسـة نفسـها قبل سـفره إلى الكويت. بعدها انتقل أسعد الصفطاوي إلى مدارس وكالة الغوث الدولية، وتنقل فـي عدة مدارس لتتـم ترقيته إلى ناظر مدرسـة الإمام الشافعي، ثم ناظراً لمدرسة الفلاح ومن ثم ناظراً لمدرسة الشاطئ للبنين. بقي في القطاع بعد النكسة يعمل بكل جهـد ممكن لمقاومة الاحتلال، فكان أن تم القبض عليه وأودع السـجن لخمس سـنوات. تكـرر اعتقاله عدة مرات حيـث كان آخرها اعتقاله الإداري عام 1988 بعد انطلاقة الانتفاضة الأولى، ثم اعتقاله وأودع في سجن أنصار 3 في صحراء النقب ثم أفرج عنه بعد عدة أشهر.

عمل على رأس لجان الإصلاح في القطاع أثناء الانتفاضة الأولى وكان لعمله أكبر الأثر في تجسـيد السـلم الأهلي وتوثيـق أواصـر الترابـط الاجتماعـي بين أبناء الشـعب الفلسطيني، وكان متميزاً في ايجاد الحلول لفض النزاعات التي كانت تحدث بين الفنية والأخرى.

كانت تربطه بالشهيد أبو جهاد علاقة مميزة حيث جمعتهما المدرسة الابتدائية والإعدادية والثانوية نفسها، وكذلك مع الشـهيد أبو إياد أثناء الدراسة في القاهرة وعملا معاً في ثانوية خالد بن الوليد، ومع الشهيد أبو عمار حيث جمعتهما رابطة الطلاب الفلسطينيين في القاهرة. تزوج عام 1958 وأنجب تسعة أبناء، واعتقلت سلطات الاحتلال اثنين منهم أثناء الانتفاضة.

أثناء عودته من المدرسة برفقة أبنائه وفي يوم الخميس الموافق 1993/10/21 كان رصاص الغدر بانتظاره حيث أصيب إصابة قاتلة وتم نقله إلى مستشفى الشفاء بغزة، وما زال القتلة طلقاء. كان الشـهيد من المؤيدين لاتفاق أوسـلو الأمـر الذي لـم يعجب البعـض وبدلاً مـن الحوار والنقاش الأخوي البناء، تم استخدام الرصاص لإسكات هذا الصوت المناضل الذي قضى جل عمره في ساحات النضال وخلف القضبان ليسقط أخيراً برصاص الغدر والخيانة.

هذا المناضل القائد الوطني الكبير الذي كرس جل حياته من أجل القضية والشـعب والوطـن وترك خلفه بصمات واضحـة على طريـق النضال الفلسـطيني الوطني ومن قيـادات العمـل الوطني داخـل الأرض المحتلة والإصلاح وتقريب وجهات النظر، الحريص على وحدة أبناء الشـعب الفلسطيني يسقط أخيراً برصاص العمالة.

الرحمـة علـى شـهدائنا والخـزي والعار لرصـاص الغدر والخيانة.

جنين: المحافظ رمضان يطلع على الخطة المرورية الاستراتيجية

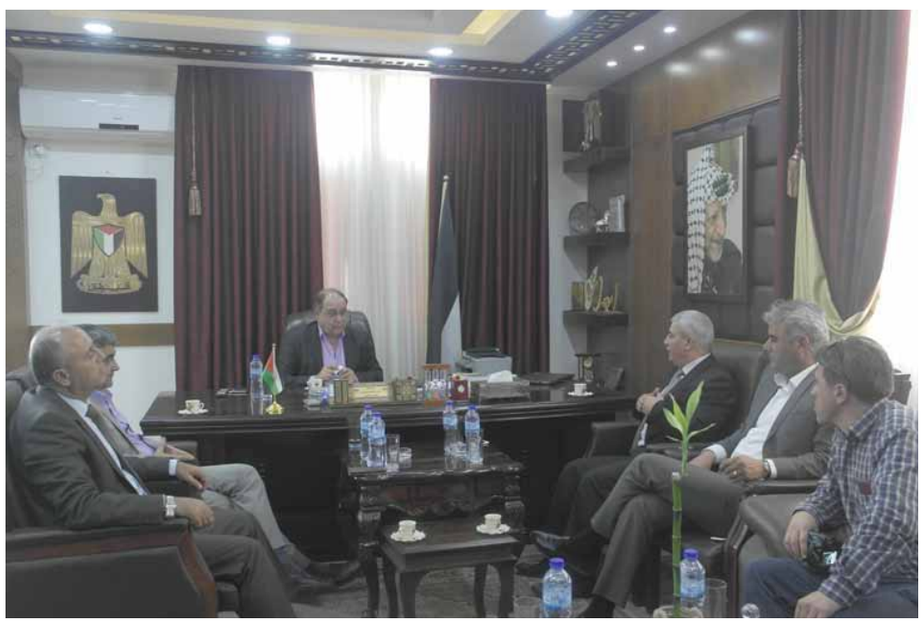

جنين- الحياة الجديدة- اطلع محافظ جنين اللواء إبراهيم رمضـان، أمس، على الخطة المرورية الآمنة داخل مدينة جنين، وتوفير الخدمات عليها ضمـن اسـتيراتيجية ترفـع كفاءة السلامة المرورية، التي أعدها مجلس المرور الأعلى.

جـاء ذلـك بحضـور محمود الجيوسـي رئيـس مجلـس المرور الأعلى، ومحمد حمدان الناطـق باسـم وزارة النقل والمواصـلات، وعلي زكارنه مدير دائرة النقل والمواصلات في جنين، ومجـدي درويش مدير شـرطة المرور، ونائب المحافـظ كمـال أبـو الرب، ونصار دويكات من المجلس المـرور الأعلـى، والمحامـي ضيـاء الزغيبـي المستشـار القانوني للمحافظة.

مـن جهتـه، ثمـن المحافظ رمضـان جهـود مجلـس المـرور الأعلـى ووزارة النقـل والمواصـلات وكافـة المؤسسـات المختصة بهدف تنفيذ مشاريع بشكل متكامل يتناسـب مـع رسـم قطـاع مـروري آمـن وفـق معايير السـلامة العامـة. وأشـار إلـى حاجـة المدينـة لخطة مرورية متكاملة تعمل على النهـوض بالبنيـة التحية فـي هـذا القطـاع الحيـوي، واتخاذ قرارات حاسمة لإنهاء مشـكلة الازدحـام. وتطرق رمضـان الـى جملـة خيارات مطروحة منها نقل الكراجات إلـى مناطق خـارج المدينة، موضحا إلى ضرورة توسـعة وتأهيـل الشـارع الرابـط مـا بيـن الجامعـة العربيـة الأمريكيـة والمدينة بسـبب ضيقـه مـا يشـكل خطورة من وقوع حوادث السير فيه. واستعرض الجيوسي الخطة الاسـتراتيجية للمـرور التي تـم البدء بوضعهـا والقابلة للتنفيـذ في محافظة جنين، وتهـدف تنفيذ ما تـم إقراره فـي الخطـة المرورية على المـدى القصير والمتوسـط والطويـل مـن شـأنها رفـع السلامة والكفاءة المرورية.

وأوضـح أن هـذا المشـروع دعمتـه هولنـدا بميزانيـة تقـدر بـ 32،5 مليـون يورو. وتشـمل المرحلـة الأولـى القصير المدى بتكاليف أقل وتحتاج إلى لمسات هندسية غيـر مكلفة لترتيـب الوضع المروري فـي المدينة وإزالة التعديـات، مشـيرا إلـى ان منطقـة البيـادر فـي مدينة جنين من ضمن الحلول، التي سـتبدأ فيها خـلال المرحلة الأولـى لتنظيمها، وتوسـعة وشـارع الجامعـة العربيـة الأميركية من أولوياتنا للعمل عليه بسبب ضيقه.

وشـدد الجيوسـي علـى أن الخطـة المروريـة سـتكون صعبة وتتطلب حملة إعلامية مكثفـة وتثقيفـا مجتمعيـا موازيـا لقبولهـا مـن قبـل المجتمـع، ونحتاج لهـذا إلى مظلة المحافظة للتغلب على العقبات التي قد تواجهنا أثناء تنفيذها، مؤكدا أننا نسـعى جميعا الحفاظ على المصلحة العليا للجميع وحماية المواطن وممتلكاتـه بالدرجة الأولى, والحـد من حـوادث الطرق. وتطـرق زكارنـة الـى ازمة المـرور التي تعانيها المدينة وخاصة الشـوارع الرئيسـية ومنطقة السوق التجاري مع تزايد في عدد السيارات التي تدخلها للتسوق من الاراضي عام 48.

شاركت بورشة تدريبية في جامعة هادرسفيلد البريطانية

«القدس المفتوحة» تعمل على تطوير مساق حول المصادر التربوية المفتوحة

رام الله- الحيـاة الجديـدة- أعلنت جامعـة القدس المفتوحة أنها على تطوير مساق ذكي حول المصادر التربويـة المفتوحـة (OER-open Educational resources) بعنـوان: «التطبيـق الذكـي للمصادر التربويـة المفتوحـة (مفهومهـا، واسـتخداماتها، والممارسـات الجيدة)»، تنفيـذاً لاتفاقية وقعت بين الجامعة ومنظمة اليونسكو (مكتب القاهرة الإقليمي)، بالتعاون مـع وزارة التربية والتعليم الأردنية ممثلة بمركـز الملكـة رانيا العبـد اللّه لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. وقالـت الجامعة: «جاء هذا التوقيع بعد أن تقدمـت الجامعـة كجهة رئيسـية بالشـراكة مع وزارة التربية والتعليم الأردنية، بمقترح المشـروع الموجـه للناطقيـن باللغـة العربية كافـة من حول العالم، وأوضحت أن المشروع يهدف بشكل أساسي إلـى تعزيز الوعي حول المصادر التربوية المفتوحة وأهميتها، من حيث إنتاجها، وإعادة استخدامها، وإعادة توزيعها، وفق معايير عالية الجودة وتراخيص التأليف والنشـر المفتوح والممارسـات التربوية المفتوحة، لتحسين جودة التعليم ومخرجاته.

ويعـدّ المشـروع أحد المشـاريع المحـدودة الفائزة على مسـتوى المنطقة العربية، وقد جاء بعد توجيه (اليونسـكو) فـي حزيـران الماضـي نـداء لتقديـم مقترحات مشـاريع حول دعم تطوير قطاع المصادر التربوية المفتوحة في المنطقة العربية.

وقال مدير المشـروع من الجامعة إسـلام عمرو» إن المشـروع ينفذ حالياً ضمـن اتفاقية التعاون ما بين مركـز التعليم المسـتمر وخدمة المجتمـع بجامعة القـدس المفتوحـة، ومركز الملكة رانيـا العبد اللّه لتكنولوجيا التعليم والمعلومات التابع لوزارة التربية والتعليم الأردنية، ومنظمـة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) على مدار أربعة أشهر.

واضـاف: أنـه فـي إطـار هـذا المسـاق سنسـاعد الأكاديميـن والمعلميـن مـن الـدول العربيـة في اكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجونها وتعزيز اسـتغلال الإمكانـات الغنيـة للمحتـوى الإلكتروني المفتوح، وسيتعلمون كيفية دمج المصادر التعليمية المفتوحـة في مسـاقاتهم ودروسـهم وطرق إعادة استخدام المحتوى الإلكتروني، ثم التعريف بالأدوات السهلة لتطوير الموارد التعليمية المفتوحة للطلاب وبيان كيف وأين يمكن نشـرها، وبيان كيفية إنشاء مجتمعـات مسـتدامة لتبـادل المبـادرات والأفـكار والخبرات. وكجزء من هذا المشـروع سـتُعقد ورش لتدريب المدربين في فلسطين والأردن.

وبين أن المشروع يضم خمس مراحل، تتمثل الأولى في تحديد الاحتياجات من صناع القرار والأكاديميين والمعلمين فـي الأردن وفلسـطين، والثانية تتعلق بتأليـف المحتوى التعليمي، وهذه تتـم بالتعاون ما بيـن خبراء مـن الجامعة وآخرين دوليين بناء على نتائـج تحليـل الاحتياجـات، أمـا المرحلتـان الثالثة والرابعة فيقوم مركـز التعليم المفتوح بتنفيذهما مـن خـلال التصميـم التعليمي للمسـاق وتطويره على شـكل تطبيق ذكي. وتزامناً مع إطلاق المساق سـتعقد ورشـتان فـي الأردن وفلسـطين لتدريـب المدربيـن، وسـيجري خلالهمـا تقييم المسـاق من خلال المسـتفيدين من الورشات. وبين أن مخرجات المشـروع سـتكون عبارة عن تطويـر تطبيق ذكي موجه لجميع المتعلمين العرب، وتدريب (40) مشاركاً من فلسطين والأردن (أكاديميين، ومعلمين، وصناع قرار) كمدربين، وسـيتمكن هؤلاء المشـاركون من عقد دورات تدريبية في أماكن عملهم لتعميم الفائدة على زملائهم وطلبتهم.

وستنتج عن المشروع مجموعة من أشرطة الفيديو القصيرة عن الموارد التعليمية المفتوحة التي ستنشر عبر (الإنترنت) وتبث على فضائية القدس التعليمية.

وشـاركت جامعـة القـدس المفتوحـة فـي ورشـة تدريبية انعقدت في جامعة هادرسفيلد البريطانية، ضمـن أنشـطة مشـروع إنشـاء مراكـز البحـوث الإدارية والاقتصادية في مؤسسـات التعليم العالي الفلسـطينية، المموّل من برنامج الاتحاد الأوروبي (إيراسموس+).

وحضر الورشـة سـتة من أعضاء الهيئة التدريسية المتخصصين في مجالات العلوم الإدارية والاقتصادية بالإضافة إلى منسقي المشروع من جامعتي القدس المفتوحة وبيرزيت، بينما لم يتمكن 15 مشاركاً من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة من المشاركة نتيجة عدم منحهم التصاريح من الاحتلال.

ومثل جامعة القدس المفتوحة في الورشة، أ. د. فتح اللّه غانم من فرع جنين، ود. م. يوسـف صباح مدير دائرة الجودة- منسق المشروع، ود. مروان أبو هلال مـن فرع رام اللّه والبيـرة، وأ. فلير الكركي من فرع العيزريـة، الذيـن نقلوا تحيات رئيـس الجامعة أ. د. يونس عمرو لمنظم الورشة في جامعة هادرسفيلد البريطانية. وتناول التدريب موضوعات مختلفة في الاقتصاد القياسـي، والتسـويق المالي، والاقتصاد الدولي، والاستراتيجيات الدولية في التعليم العالي، وموضوعـات أخـرى فـي مجـالات العلـوم الإدارية والاقتصاديـة المختلفـة، قدمها عدد من الأسـاتذة المتخصصين في هذه الموضوعات.

وعلى هامش الورشة، عقد الاجتماع الإداري التاسع، حضره منسـقو المشـروع مـن الجامعة الإسـلامية التي تتولى إدارة المشروع، وجامعة الأزهر، والكلية الجامعيـة للعلـوم والتكنولوجيـا مـن قطـاع غـزة عبـر الفيديوكنفرنـس، ومنسـقو المشـروع مـن جامعة القدس المفتوحة، وجامعة بيرزيت، وجامعة هادرسـفيلد البريطانية المضيفة، وجامعة لاكويلا الإيطالية، والمعهد الملكي للتكنولوجيا في السويد.

وتخلل الاجتماع عروض تقديمية من المنسقين حول تقدم العمل في المشروع، وقدم د. م. يوسف صبّاح عرضـاً مفصلاً حـول إنجازات المشـروع في جامعة القدس المفتوحة، تلاه عرض من مدير المشروع في الجامعة الإسـلامية حول الأنشطة المقبلة، ونقاش عام حول المشروع والخطة المستقبلية.

دعا المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق حول انتهاكات الاحتلال للحقوق الفلسطينية

إعلان الكويت يطالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها لحماية الطفل الفلسطيني

الكويت- وفا- اختتم في الكويت، أمس، المؤتمر الدولي حول «معاناة الطفل الفلسـطيني في ظل انتهاك إسـرائيل، القوة القائمـة بالاحتلال، لاتفاقية حقـوق الطفل»، الذي عقد على مـدار يومين، برعاية أمير دولة الكويت الشـيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وحضور رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وأمين عـام جامعة الـدول العربية أحمد أبو الغيـط،، ووزراء الشـؤون الاجتماعيـة في الـدول العربيـة، وممثلـي وزارات الخارجيـة والمنظمات الإقليمية والدوليـة، والخبراء الدوليين المعنيين بحقوق الانسان، بما فيها حقوق الطفل.

وطالـب المؤتمر، الدول الأطراف فـي اتفاقية حقوق الطفل، بتحمل المسـؤولية لضمـان التزام إسـرائيل بحماية وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني دون أي تمييز، وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية.

كما طالب بالعمل على حماية حقوق الأطفال الفلسـطينيين مـن خلال حث الحكومـات والبرلمانات والمنظمـات الإقليمية والدوليـة وصناع القرار، لضمان حماية وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني بما في ذلك ما جاء في الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وحـث المجتمـع الدولي علـى توفير فرص التعليـم والصحة والحماية للأطفال الفلسطينيين، وتسخير الإمكانيات لهم عن طريق تقديم المنح الدراسية للأطفال الفلسطينيين الراغبين في متابعة تعليمهم العالي في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وفيمـا يلي إعلان الكويت حول حمايـة وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني في ظل الانتهاكات الإسرائيلية:

نحن المشـاركون فـي المؤتمر الدولي حـول «معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لاتفاقية حقوق الطفل»، والذي انعقد يومي 12 و13 نوفمبر 2017 تحت رعاية وبحضور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابـر الصبـاح، أمير دولة الكويت، وحضـور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية، ومعالي وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، والسادة ممثلي وزارات الخارجية والمنظمـات الاقليمية والدولية، والخبـراء الدوليين المعنيين بحقوق الانسان، بما فيها حقوق الطفل.

انطلاقـا من جملة المبـادئ والحقوق المنصـوص عليها في اتفاقيـة حقوق الطفـل (1989)، والبروتوكـولات الاختيارية الملحقة بها؛ وبخاصة البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2000)

وانطلاقـا أيضـاً مـن القرارات الصـادرة عن الأمـم المتحدة، ووكالاتهـا المتخصصة بما فيها قرارات مجلس الأمن الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، آخذين بعين الاعتبار اعتـراف العالم بواجبه تجاه حماية حقوق الأطفال وتعزيزها، بوصفهـا حقوقـاً عالمية، مترابطة ومتشـابكة وغيـر قابلة للتجزئة، ومكونا أساسيا من حقوق الإنسان،

ونؤكد على أهمية التزام إسـرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإنفـاذ جميـع الحقـوق التي تكفلهـا اتفاقية حقـوق الطفل والبروتوكـولات الاختياريـة الملحقـة بها، واحتـرام الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وبروتوكولاتها الملحقة؛

وإذ نقر بأن الأطفال الفلسـطينيين أسوة بأطفال العالم هم أصحاب حقوق أساسية تشكل مجموعة من المعايير والالتزامات المتفق عليها عالميا وغير قابلة للتفاوض، وتمثل الحد الأدنى من الاسـتحقاقات والحريـات التي ترتب التزامـا قانونياً على اسـرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالوفـاء بها وهي حقوق مبنية على الحق في الكرامة دون أي تمييز، ولكنهم يعيشون ظروفـاً اسـتثنائية، سـببها الاحتـلال الإسـرائيلي لأرضهـم وممتلكاتهم، وانتهاكاته الجسـيمة الممنهجة واسعة النطاق لحقوقهم، والتوسـع المسـتمر للمسـتوطنات غير القانونية، وبنـاء جدار في الضفة الغربية، ومصـادرة الأراضي، وتدمير منازل الفلسـطينيين وأرزاقهم، وهي تشكّل جميعها انتهاكاً جسـيماً ومتواصلاً لحقوق الأطفال الفلسـطينيين وأسرهم، وتغذي حلقة الإذلال والعنف، وتقوض إمكانية بناء مسـتقبل آمن ومستقر لهم؛

وإذ نعبر عن القلق العميق على وجه الخصوص حول استمرار معاناة أطفال فلسـطين، كضحية للاحتلال الاسـرائيلي الذى يعرضهـم للعنـف والخطر والتعذيـب والمعاملـة العنصرية والتمييز والنقل القسري؛

وإذ ندين كافة أعمال العنف المرتكبة من قبل إسرائيل، القوة القائمـة بالاحتـلال، بحق الأطفـال الفلسـطينيين، بما فيها انتهاك حقهم في الحياة والبقاء والنماء، عبر قتل مئات الأطفال الفلسطينيين وإصابة الآلاف منهم نتيجة العمليات العسكرية التي تشـنها على مناطق تتسم بكثافة سكانية عالية ويوجد فيها عدد كبيـر من الأطفال، والاعتقالات التعسـفية، وإنكار حقهم فـي العيش بكرامـة، والتمتع بحقوقهـم ومنها الحق فـي التعليم والصحة والحمايـة، مؤكدين على أنه لا يوجد ما يبرر قيام السلطات الاسرائيلية، بهذه الأعمال الوحشية وغير الإنسانية؛

وإذ ندين رفض إسـرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، الاعتراف بواجباتهـا ومسـؤولياتها بتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسـان، بمـا فيها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، متسـببة بانتهاكات جسـيمة لحقوق الأطفال، وإفلات المسـؤولين عن ارتكاب هذه الانتهـاكات من العقاب، وهو ما أكدتـه محكمة العـدل الدوليـة؛ وإذ نؤكد على أن إسـرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسـؤولية بموجب القانون الدولـي، والعدالة الدولية عن كافة الانتهـاكات التي ترتكبها بحق الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، ومسؤولة عن سياستها العنصرية والانتهـاكات التي ترتكبها، بالأخص العنف الممارس من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين؛ وإذ نقر بأن الدول الأطراف في اتفاقيـة حقوق الطفل قد التزمت بإنفـاذ حقوق الطفل دون تمييز، وبالتالي فهي ملزمة بالعمل على إنهاء كافة الانتهاكات التي ترتكبها إسـرائيل، القـوة القائمة بالاحتلال، ضد أطفال فلسطين، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني؛

وإذ نؤكد على ضرورة التزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتوفيـر ضمانات فعلية بعدم تكرار تلـك الانتهاكات، وكذلك ضرورة تعويض المتضررين ومسـاءلة ومحاسبة المتسببين بتلـك الانتهـاكات؛ وإذ نؤكد كذلـك على أن تلـك الانتهاكات تستوجب المساءلة القانونية للمسؤولين الإسرائيليين عنها، ونعبر عن القلق البالغ إزاء تقديم الدعم والمساعدة التي تهدف إلى الإبقاء على الحالة غير المشروعة الناشئة عن الاحتلال؛

وبناءً على ما تقدم، فإن المشـاركين في هذا المؤتمر أوصوا بتكثيف جهودهم من أجل اتخاذ كافة التدابير وتعزيز الآليات اللازمة للدفاع عن حقوق أطفال فلسـطين، وتضافر الجهود الدولية للعمل على عدم إفلات المسـؤولين الاسرائيليين عن انتهاكات حقوق الطفل من العقاب، وذلك من خلال:

1. مطالبـة الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، بتحمل المسـؤولية لضمان التزام إسـرائيل بحمايـة وتعزيز حقوق الطفـل الفلسـطيني دون أي تمييـز، وفقـاً لمـا تنص عليه الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية.

2. تنفيـذ الملاحظات الختامية وتوصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عقب النظر في التقرير الجامع للتقارير الدورية الثاني إلى الرابع لإسرائيل وذلك فيما يتعلق بحقوق الطفل الفلسطيني.

3. العمل على حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين من خلال حث الحكومـات والبرلمانـات والمنظمات الاقليميـة والدولية وصناع القرار لضمان حماية وتعزيز حقوق الطفل الفلسطيني بما في ذلك ما جاء في الملاحظات الختامية للجنة الامم المتحدة لحقوق الطفل.

4. التعاون والتنسـيق بين كافة الجهات ذات العلاقة (الجهات والمنظمـات والتجمعـات الدولية والإقليميـة الحكومية وغير الحكوميـة)، والعمل على إقامة تجمع دولي للدفاع عن حقوق أطفال فلسـطين وبهدف وضع معاناتهم كأولوية على أجندة المجتمع الدولي.

5. مطالبة وسائل الإعلام الدولية بتسليط الضوء على حقوق الطفل الفلسطيني والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحقه.

6. حـث المجتمـع الدولي على توفير فـرص التعليم والصحة والحماية للأطفال الفلسطينيين، وتسخير الإمكانيات لهم عن طريق تقديم المنح الدراسية للأطفال الفلسطينيين الراغبين في متابعة تعليمهم العالمي في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

7. الطلـب الـى الأمانة العامة لجامعة الـدول العربية/ اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان، مخاطبة لجنة حقوق الطفل لمطالبة اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بمتابعة التوصيات الختامية الصادرة عنها وتقديم تقرير عن ذلك بصفة عاجلة واستثنائية.

8. الطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة وضع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على قائمة الأمم المتحدة للجهات والكيانات والدول التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة؛

9. الطلب الى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتهم تجاه ضمان الحماية للطفل الفلسطيني،

10. دعـوة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق بشـأن البلاغـات المقدمـة من دولة فلسـطين حول الانتهاكات الإسـرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقوق الأسرى، وحقوق الطفل الفلسطيني، وفق آليات عمل المحكمة الجنائية الدولية؛

11. دعوة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، إلى القيام بمسؤولياتها نحو ضمان تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في الأرض الفلسـطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك تفعيل المادتين 146 و147 من هذه الاتفاقية، بهدف تطبيق عقوبات على إسـرائيل، بما في ذلك مقاطعتها، ومحاسبة المسؤولين الإسـرائيليين عن انتهاكات حقوق الطفل الفلسـطيني، في الأجهزة القضائية المحلية للدول الأطراف؛

12. الطلـب من جامعة الدول العربية واللجنة العربية لحقوق الانسان، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة بحقوق الطفل، تكوين فريق من الخبراء القانونين في مجال حقوق الطفل، لمتابعة تنفيذ توصيات هذا الإعلان.